



المصدر: اليوم السابع

العدد: ٣٧٨

بتاريخ: ٢٠ مارس ٢٠١٨

"تصديرى الصناعات اليدوية" يستهدف ١٠% نموًا بصادرات القطاع خلال ٢٠١٨

يستهدف المجلس التصديري للحرف والصناعات اليدوية تحقيق نمو في حجم صادرات القطاع بنسبة ١٠% خلال العام الحالي لتسجل نحو ٢٢٥ مليون دولار. كانت صادرات مصر من الحرف والصناعات اليدوية قد تراجعت العام الماضي بنسبة ١٢% لتسجل نحو ٢٠٢ مليون دولار، مقابل ٢٣٠ مليون دولار خلال ٢٠١٦. وقال هشام الجزار، وكيل المجلس التصديري، في تصريحات خاصة، لوكالة أنباء الشرق الأوسط: إن المجلس يستهدف زيادة الصادرات خلال الفترة المقبلة، حيث تم وضع خطة استراتيجية لتنمية القطاع، وينتظر موافقة وزارة الصناعة عليها من أجل إعلانها.

الخبر كاملاً بعد الرأي.

الرأي

- دائماً ما تجذب الصناعات اليدوية المستهلك في ظل انتشار المنتجات المعتمدة على الميكنة ورغبته في الحصول على منتج مميز، فهي تعبر عن هوية الدولة المنتجة لها مما يعطي لها الخصوصية التي تكفل تنافسيته في الأسواق العالمية.
- تعد الصناعات اليدوية أحد أهم محركات النمو، فهي صناعات تتيح العديد من فرص العمل المباشرة (أي في الصناعة نفسها) وغير المباشرة (التسويق، النقل،...) وخاصةً للفئات الأقل تعليماً، كما أنها صناعة تتسم بالمرونة حيث يمكن ممارستها من المنزل وفي أي وقت، كما أنها مكون هام للصادرات ومكافحة الفقر وخفض معدل البطالة، ولها روابط مع العديد من الصناعات الأخرى والخدمات المساعدة. هذا بالإضافة إلى كونها صناعات واعدة قادرة على توليد المزيد من الدخل حال الترويج لها بشكل مناسب.

• ولنا في **التجربة الهندية** مثال يحتذى به، حيث أولت الهند الصناعات اليدوية أهمية كبيرة، فأعدت لها خطة خمسية للنهوض بها، كما أرفقتها بسياستها الصناعية لكونها صناعات كثيفة العمالة مما من شأنه خفض معدل البطالة. وقد **بلغت الصادرات الهندية من هذه الصناعات ٣,٦٦ مليار دولار** عام ٢٠١٧/٢٠١٦ (من إبريل إلى مارس) مما يقدر بنسبة زيادة نحو ١١% عن العام السابق له*. فضلا عن كون **قطاع المنسوجات والصناعات اليدوية يمثل ثاني أكبر مصدر لتوفير فرص العمل** بعد قطاع الزراعة حيث **يعمل به نحو ٧ مليون عامل مباشر وغير مباشر****.

• وبالتالي تؤدي الصناعات اليدوية إلى تنمية كل من الجوانب الاقتصادية (ناتج قومي، صادرات،...)، والاجتماعية (انخفاض معدل البطالة)، والثقافية (الحفاظ على الهوية الوطنية والصناعات التراثية) للدولة.

• **تتميز مصر بتنوع الصناعات اليدوية لديها** من مشغولات يدوية وسجاد وكليم وحلي وغيرها من المنتجات، وإن كانت **هذه الصناعة تواجه عددا من المعوقات** التي تحد من صادراتها، ومنها، عدم رغبة الأجيال الشابة من العمالة في تعلمها، وارتفاع أسعار المواد الخام، ووجود العديد من هذه الصناعات في مناطق ذات ظروف غير مناسبة للعمل، وانخفاض أجور العمالة وبالتالي انتقالهم إلى مهن أخرى، وتقدم التكنولوجيا المستخدمة، وعدم الاطلاع على أحدث التطورات العالمية في المجال من حيث التقنيات الحديثة في الإنتاج والتصميمات والألوان والتشطيب والتغليف، والافتقار إلى دراسات السوق وما تتضمنه من المنتجات المطلوبة في الأسواق الخارجية وأهم المنافسين وآليات الترويج المناسبة، بالإضافة إلى الرقابة غير المحكمة على الواردات الأجنبية المثلة للمنتجات اليدوية المصرية.

• **يمكن التغلب على المعوقات سابقة الذكر من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات**، وهنا يجب التأكيد على أن كافة هذه الإجراءات يجب أن تكون في إطار استراتيجية متكاملة معلنه لتطوير الصناعات اليدوية، وتجنب اتخاذ الإجراءات الموازية، وعلى سبيل المثال، ما ورد في الخبر محل الرأي عن تحديد المجلس التصديري لعدد من الأسواق التصديرية المستهدفة وفي انتظار اعتمادها من هيئة تنمية الصادرات، بالإضافة إلى ما ورد عن وضع استراتيجية للقطاع بأكمله. **ومن المرجو أن تتضمن الاستراتيجية التي من المنتظر إعلانها قريبا العناصر التالية:**

- **الحوافز:** التعاقد مع شركة متخصصة في التصدير لتقوم بتصدير كافة المنتجات من أصحاب الصناعات اليدوية بشكل مجمع مما يقلل من التكلفة عليهم، وإعداد خطة تسويق تشمل على العديد من الآليات، ومنها الاستفادة من المدن التي تشتهر بالحرف اليدوية لتكون مقاصد جاذبة للسياح، وتخصيص معارض لها في محطات المترو وفي الأماكن السياحية الشهيرة، وإقامة معارض للصناعات اليدوية داخل بيوت الأزياء

الشهيرة أو داخل معارض كبار المصنعين، **الترويج** لهذه الصناعات محليا أولا كبديل لمثيلاتها من الواردات، بالإضافة إلى ضمان **حفظ حقوق الملكية الفكرية** لهذه الصناعات.

- **التدريب:** تنظيم برامج تنمية قدرات عن إعداد القوائم المالية ومهارات التسويق وكيفية تصميم علامة تجارية مميزة للمنتجات (Branding)، وتوفير **خدمات إرشاد وتوجيه** لأصحاب هذه الحرف، بالإضافة إلى توجيههم إلى مراكز التدريب المناسبة لكل حرفة، على أن يتم إمداد هذه المراكز بأحدث المناهج العالمية.

- **التمويل:** تبسيط إجراءات الحصول على التمويل أو القروض لتكون بشروط ميسرة، مع مساعدة أصحاب هذه الصناعات على الحصول على المواد الخام بأسعار مناسبة حال اعتمادهم على الاستيراد حيث يعانون من الارتفاع المستمر في أسعار الخامات، وبالتالي يتجهون لخامات رديئة، مما قد يحد من الإقبال على المنتج النهائي.

- **القدرة على التصدير:** إنشاء قاعدتين للبيانات، الأولى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والثانية لأهم الأسواق العالمية ذات الطلب على المنتجات المصرية وأهم المستوردين بها وحجم الطلب الخارجي عليها، والحفاظ على خصوصية المنتجات المصرية ولكن مع إكسابها مواصفات وتصميمات مناسبة للأذواق الأجنبية وتجعلها قادرة على التوافق مع التغيرات في هذه الأذواق لتتمكن من الحفاظ على تنافسيتها، والتأكيد على إرفاق الأسعار على المنتجات المعروضة على المواقع الإلكترونية، وتوضيح مكونات صناعتها ووقت التسليم والالتزام به، وذلك في ضوء ما تم من توقيع بروتوكول تعاون بين المجلس التصديري للحرف اليدوية وشركة بوابة مصر للعالم بهدف التسويق للصناعات اليدوية عبر التجارة الإلكترونية بغية تعظيم الاستفادة، وللمصداقية أسوةً بالمواقع الإلكترونية العالمية، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المساعدة من نقل وتخزين وشحن وغيره، وتحديد الأسواق التصديرية المستهدفة، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للقائمين على هذه الصناعات للاستفادة من برنامج مساندة الصادرات.

● وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من إنشاء المجلس التصديري للصناعات اليدوية عام ٢٠١٤ وغرفة صناعة الحرف اليدوية عام ٢٠١٥، إلا أن هذه الصناعات مازالت في حاجة إلى مجهودات أكبر من كافة الأطراف للنهوض بها بما يتناسب مع أهميتها في الاقتصاد المصري.

المصادر:

*Indian Brand Equity Foundation (IBEF) established by the Ministry of Commerce and Industry of India

**Associated Chambers of Commerce and Industry of India (ASSOCHAM)

الخبر كاملا

تصديرى الصناعات اليدوية" يستهدف ١٠% نموًا بصادرات القطاع خلال ٢٠١٨

يستهدف المجلس التصديري للجرف والصناعات اليدوية تحقيق نمو في حجم صادرات القطاع بنسبة ١٠% خلال العام الحالي لتسجل نحو ٢٢٥ مليون دولار.

كانت صادرات مصر من الجرف والصناعات اليدوية قد تراجعت، العام الماضي، بنسبة ١٢% لتسجل نحو ٢٠٢ مليون دولار، مقابل ٢٣٠ مليون دولار خلال ٢٠١٦.

وقال هشام الجزار، وكيل المجلس التصديري، في تصريحات خاصة، لوكالة أنباء الشرق الأوسط: إن المجلس يستهدف زيادة الصادرات خلال الفترة المقبلة، حيث تم وضع خطة استراتيجية لتنمية القطاع، ومنتظر موافقة وزارة الصناعة عليها من أجل إعلانها.

وعن الأسواق التصديرية المستهدف دخولها هذا العام، أشار الجزار إلى أن المجلس قام بتحديد بعض الأسواق ورفع مذكرة بها لهيئة تنمية الصادرات من أجل اعتمادها.

وارتفعت صادرات الحرف اليدوية خلال يناير الماضي بنسبة ١٥,٧% لتسجل نحو ١٤ مليون دولار، مقابل ١٢ مليونًا خلال نفس الشهر من ٢٠١٧، وفقًا لتقرير هيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

واستحوذت ١٠ دول على ٥٦% من إجمالي صادرات مصر من الجرف والصناعات اليدوية بقيمة ٧,٦٧ مليون دولار، يأتي على رأسها تركيا بقيمة ١,٧١ مليون دولار، تليها ألمانيا بنحو ١,٦٨ مليون دولار، ثم السودان بقيمة ١,٥٥ مليون دولار، وسوريا بنحو ١,١٩ مليون دولار.

وبلغت صادرات الحرف اليدوية للسعودية نحو ٦٥٠ ألف دولار خلال يناير الماضي، وللإمارات نحو ٥٣٠ ألف دولار، ولإيطاليا نحو ٢١٠ ألف دولار، ولفرنسا نحو ٨٠ ألف دولار، وأمريكا نحو ٦٠ ألف دولار، والصين نحو ١٠ آلاف دولار.



تابعونا على

تقارير أخرى للمركز

الأعداد السابقة

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادًا للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الوار عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2017 (c)

جميع الحقوق محفوظة